

الضفة الغربية وغزة : تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر يظهر تنامي مستويات الفقر جنيف/تل أبيب (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)- وفقاً لتقرير وضعته مؤخراً اللجنة الدولية للصليب الأحمر فإن عدد الأسر المعيشية التي أصبحت تعاني من الفقر يزداد في الأراضي الفلسطينية.

وتبرز دراسة اللجنة الدولية بعنوان "تقييم اقتصاد الأسر المعيشية" تدهوراً كبيراً في اقتصاد الأسر المعيشية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة خلال السنوات الأربع الماضية. وتقع نسبة حوالي 60% من الأسر المعيشية في المنطقتين ضمن فئتين تصفهما المجتمعات المحلية نفسها بـ "الفقيرة" أو "شديدة الفقر". وتعتبر الحالة في غزة، حيث كشفت مستويات عالية جداً من الفقر، حالة سيئة للغاية.

ويقول السيد "دومينيك ستيلهارت" رئيس بعثة اللجنة الدولية في إسرائيل والأراضي المحتلة أن ذلك "يؤكد المخاوف التي عبرت عنها اللجنة الدولية مراراً بشأن العواقب الإنسانية للوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة". ويبين التقرير كيف ساهمت الأحداث الأخيرة، مثل قطع الأموال عن السلطة الفلسطينية والقيود المتواصلة على الحركة، في تفاقم التدهور الاقتصادي الذي كان مستفحلاً منذ بعض الوقت.

هذا واستخدمت اللجنة الدولية نظاماً للتصنيف حددته المجتمعات المحلية نفسها وهو مبني على الدخل النقدي ويميز بين الأسر "شديدة الفقر" و"الفقيرة" و"متوسطة الحال" و"الأيسر حالاً". ويقول السيد "كريستوف دريبس" منسق اللجنة الدولية في قسم الإغاثة لإسرائيل والأراضي المحتلة: "لا نجد عدد الأسر "الفقيرة" يتزايد فحسب وإنما نرى أيضاً معدلات دخل الأسر المعيشية "الفقيرة" و"متوسطة الحال" تتدهور بصورة هائلة منذ العام 2003. وهذا يعني انخفاضاً في ما يمكن أن يشتريه الناس لتلبية حاجاتهم الأساسية".

وقد تبين أن الأسر المعيشية في المناطق التي خضعت للدراسة في تقييم اللجنة الدولية هي في مستوى أدنى بكثير من خط الفقر الذي يحدده البنك الدولي إذا ما أخذنا الدخل النقدي وحده في الاعتبار. وعادة ما تصنف الأسر المعيشية "الفقيرة" إلى دخلها النقدي "آليات للتكيف" مثل المساعدات الإنسانية، والدعم المقدم من الأقارب، والدخل الإضافي الذي يوفره عمل النساء والأطفال، وحتى تأخير التعليم العالي. إلا أنه تبين أن هذه "الآليات للتكيف" أصبحت هشة ويستخدم غالبها منذ أربعة أعوام. فيقول السيد "دريبيس": "لقد أصبحت المحلات الصغيرة، على سبيل المثال، أكثر تردداً في تمديد القروض لأن أصحاب الديون لم يعودوا قادرين على تسديد ديونهم."

ووفقاً للتقييم، فإن الحالة الاقتصادية للأسر المعيشية "متوسطة الحال" والأسر "الأيسر حالاً" تزداد أيضاً سوءاً. وهاتان المجموعتان هما عادة مصدر رئيسي للدعم الاقتصادي والاجتماعي غير النظامي.

ويتهي السيد "ستيلهارت" قائلاً: "إن المساعدة الإنسانية، مهما كان شكلها، لن تحل المشكلة بطريقة مستدامة. إن المسؤولية تقع على عاتق دولة إسرائيل بصفتها السلطة المحتلة، من أجل ضمان تمكين الفلسطينيين من تلبية احتياجاتهم الأساسية."

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال :

بالسيدة Dorothea Krimitsas، مقر اللجنة الدولية، جنيف، الهاتف: 4122 730 2590 + أو 2519318 +4179

أو السيد Simon Schorno، اللجنة الدولية، القدس، الهاتف: 972 2 5828845 + أو 972 52 601 91 50 +
أو السيدة Bana Sayeh، اللجنة الدولية، القدس، الهاتف: 972 2 582 8845 + أو 972 52 601 9148 +